شرح العوامل المئة للجرجاني، للشاهْرُودي المعروف بمصنفك ت ٨٧٥ هـ (مطلبٌ ما يتعلَّقُ بالاستثناءِ) دراسة وتحقيق

م.د منذر خضر محمد إسماعيل البياتي
وزارة التربية - المديرية العامة لتربية كركوك
Mundhier.kh22@tu.edu.iq

المستخلص

يهدفُ هذا البحث إلى دراسةِ وتحقيقِ بابِ الاستثناءِ دراسةً تحليليةً علميةً مستندةً إلى شرحِ علاءِ الدينِ عليّ بنِ محمدٍ الشاهروديّ لكتابِ العواملِ المئةِ للإمامِ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ، وذلك من خلالِ تحقيقِ النصّ المخطوطِ وتفصيلِ مباحثِهِ النحويةِ، وبيانِ موقعِ هذا البابِ في البنيةِ العامّةِ للدرسِ النحويّ العربيّ، وتبرزُ أَهميةُ البحثِ في كونِهِ يجمعُ بينَ تحقيقِ نصٍّ تراثيٍّ لم يُنشَر من قبلُ، وبينَ تحليلِ المسائلِ اللغويَّةِ التي تناولَها الشارحُ، وربطِها بمناهجِ النحاةِ ومذاهبِهم، بدءًا من سيبويهِ والكسائيّ، وصولًا إلى المبرّدِ وسائرِ الأَعلامِ الذين أَسهموا في بناءِ النظريةِ النحويةِ ، وقد تناولُ البحثُ جذورَ مفهومِ الاستثناءِ في اللغةِ، وتطوّرُ حدِّهِ الاصطلاحيّ، ثُمَّ بيَّنَ تقسيماتِهِ الكبرى، وأَحكامَ المستثنى، وصورَ الاستثناءِ المفرَّغِ، وقواعدَ العملِ بعدَ (إلَّا) وأَخواتِها، مع التركيزِ على التخريجاتِ الإعرابيّةِ التي أَثارَت خلافًا بينَ المدارسِ النحويّةِ، واعتمدَ البحثُ على الشَّواهدِ القرآنيّةِ والشعريةِ؛ لكونِها تمثلُ المرجعيّةَ الأَساسيّةَ لضبطِ القاعدةِ وتوجيهِها. وجاءَ البحثُ على قسمينِ: الأَوَّلُ خُصّصَ للدراسةِ، وشملَ التعريفَ بالجرجانيّ وكتابِهِ، ثُمَّ ترجمةَ الشاهرودِيّ وبيانَ منهجِهِ، يلي ذلك دراسةٌ تحليليةٌ لمخطوطِ الشرحِ. أَمَّا القسمُ الثاني فضمَّ النصَّ المحقّقَ مضبوطًا ومقابلًا على النسخةِ المخطوطةِ، مع التعليقاتِ اللازمةِ، ويطمحُ هذا البحثُ إلى تقديمِ إضافةٍ علميّةٍ تجمعُ بينَ الدقةِ في التحقيقِ، والعمقِ في التحليلِ، بما يسهمُ في إبرازِ القيمةِ اللغويةِ والبلاغيّةِ لبابِ الاستثناءِ في التراثِ العربيّ.

الكلمات المفتاحية:(العوامل، المئة، الجرجاني، الشاهرودي، الاستثناء).

Abstract

This research aims to study and investigate the chapter on exceptions in a scientific analytical study based on Ala' al-Din Ali ibn Muhammad al-Shahroudi's explanation of the book "The Hundred Factors" by Imam Abd al-Qahir al-Jurjani, through investigating the manuscript text and detailing its grammatical topics, and clarifying the position of this chapter in the general structure of Arabic grammatical studies.The importance of the research is highlighted by the fact that it combines the verification of a heritage text that has not been published before, with the analysis of the linguistic issues that the commentator addressed, and linking them to the methods and doctrines of the grammarians, starting from Sibawayh and Al-Kisa'i, up to Al-Mubarrad and all the other prominent figures who contributed to building the grammatical theory.The research addressed the roots of the concept of exception in language, the development of its technical definition, then it explained its major divisions, the rules of the exception, and the forms of the empty exception.The rules of work after (except) and its sisters, with a focus on the grammatical interpretations

that have caused disagreement among the grammatical schools. The research relied on Qur'anic and poetic evidence, as it represents the basic reference for controlling and directing the rule.The research came in two parts: The first was devoted to the study, and included an introduction to Al-Jurjani and his book, then a translation of Al-Shahroudi and an explanation of his methodology, followed by an analytical study of the manuscript of the commentary.The second section contains the verified text, collated with the manuscript copy, along with the necessary annotations. This research aims to provide a scholarly contribution that combines accuracy in verification with depth in analysis.This contributes to highlighting the linguistic and rhetorical value of the chapter on exception in the .Arabic literary tradition

Keywords: (Factors, Hundred , Al-Jurjani, Al-Shahroudi, Exception)

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، وجعل العربية وسيلة البيان والفكر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، منبع النور والهداية، وعلى آله وصحبه أولي الفضل والتمكين.

أما بعد، فإن العربية — وهي لسان الوحي وذاكرة الأمة — قد تلقّاها الأوائل بقلوبٍ واعية، فغرسوا لها في ميادين العلم أصولًا محكمة، واستفرغوا الوسع في ضبط قوانينها وصيانة تراكيبها، إدراكًا منهم لخطورة اللحن وما يجرّه من اضطراب في المعنى، وحرصًا على إبقاء اللفظ القرآني في صفائه الذي تنحدر منه ينابيع الفهم والهداية. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تقعيد النحو وتحرير مباحثه، ليكون ميزانًا يصون الفصيح ويفتح أبواب البيان.

وفي خضم هذا المشروع التقعيدي ظهرت المختصرات التعليمية، وفي مقدمتها كتاب العوامل المئة للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وهو كتاب صيغ بحنكةٍ علمية جمعت بين الإيجاز والإحكام، فصار دليلًا للمبتدئ، ومرجعًا للمتقدم، ومفتاحًا لفهم أبواب النحو على طريقة منهجية رشيقة، وقد سبقه في هذا الباب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بكتابه مختصر الإعراب، الذي أسهم في تبسيط النظرية النحوية وتخفيف حدّة التعقيد، وهو ما أشار إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) حين عدّ نظرية العامل سبيلًا للتيسير وإزالة الإبهام.

ومع انتشار العوامل المئة تعاقبت الشروح عليه، وكان من أهمها شرح العلّامة علاء الدين علي بن محمد الشاهرودي المعروف بمصنَفَك (ت ٨٧٥هـ)، ذلك العالم الموسوعيّ الذي اقترن في تراثه النحو بالفقه، واللغة بالأصول، فخرج شرحه للعوامل مزدانًا بالدقة والتوثيق، كاشفًا عن ملكة لغوية راسخة، ومنهج علمي يجمع بين البيان النحوي والتحقيق الدلالي. وقد صرّح الشارح بأن هذا الشرح وُضع بطلبٍ من تلامذته، إيمانًا منهم بقدرته على تقريب المسائل وإضاءة مواضع الإشكال.

ويأتي باب الاستثناء في صدارة الأبواب التي تحتاج إلى إمعان النظر، لما يتضمنه من تداخلٍ بين البنية الإسنادية للجملة والعلاقات الدلالية التي تُخرِج جزءًا من حكم الكل. فهو باب تلتقي فيه الصناعة النحوية مع فقه المعنى، ويتجلى فيه أثر السياق، وقد ظلّ عبر القرون موردًا خصبًا لجهود النحاة، يستنبطونه من شواهد القرآن، ويرصدونه في الشعر، ويستأنسون به في طرائق المتكلمين.

وتسعى هذه الدراسة إلى إعادة قراءة هذا الباب قراءةً تحليلية دقيقة، تبدأ بجذور المصطلح في اللغة، وتمضي إلى حدّه الاصطلاحي، ثم تستعرض تقسيماته الكبرى، وأحكام المستثنى، وصور المفرّغ منه، وقواعد العمل بعد (إلّا) وأخواتها، مع الوقوف على دقائق الإعراب ومواطن الخلاف بين المدارس النحوية كسيبويه والكسائي والمبرّد وغيرهم. وترتكز الدراسة على تحقيق نص الشاهرودي المخطوط، وضبطه، وشرح غوامضه، وربطه بالشاهد القرآني والشعري، تأكيدًا أن النحو لا يُفهم على وجهه إلا في مرآة النصوص الأصيلة.

وقد قسمت البحث على قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة، ويتضمن ثلاثة مباحث:

١. **المبحث الأول:** التعريف بعبد القاهر الجرجاني وبمتنه، ويشمل:

المطلب الأول: حياة الجرجاني.

المطلب الثاني: التعريف بمتن العوامل المئة.

٢. **المبحث الثاني:** التعريف بالشارح الشاهرودي وبشرحه، وفيه:

المطلب الأوَّل: حياة الشارح.

المطلب الثاني: وصف الشرح ومنهجه.

٣. **المبحث الثالث:** الدراسة التحليلية للمخطوط، وفيه:

المطلب الأول: عنوان المخطوط ونسبته ومنهج التحقيق.

المطلب الثاني: وصف النسخ ونماذج مصوّرة من النسخ.

القسم الثاني: النص المحقَّق، تعقبه الخاتمة، ثُمَّ الفهارس الفنية، ويتلوها ثبت المصادر والمراجع.

القسم الدراسي

المبحث الأوَّل : التعريف بعد القاهر الجرجاني وبمتنه

المطلب الأوَّل : حياة الجرجاني

أولاً – اسمه ونسبه:

هو الإمام اللغوي والنحوي المشهور أَبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني[١]، فقيه شافعي، متكلم أَشعري، من أُصول فارسية، وقد سُمّي بالجرجاني نسبة إلى مسقط رأسه جرجانة[٢].

ثانيًا – شيوخه:

انتفع الإمام عبد القاهر الجرجاني بالعلم الزاخر على يد أَعلام النحو في عصره، ومن أَبرزهم:

١ – أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوي الفارسي نزيل جرجان[٣].

٢ – أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ)[٤].

ثالثًا– تلاميذه :

تتلمذ على يديه جمع من العلماء، منهم:

١ – أَحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أبو نصر[٥].

٢– أَحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير النحوي[٦].

٣– أَبو المظفر محمد بن أبي العباس أَحمد بن محمد الأَبيوردي[٧].

رابعًا– مؤلفاته:

كان الإمام الجرجاني عالماً جليلاً، أثرى المكتبة العربية بعلوم النحو والصرف والبلاغة وعلوم البيان والمعاني، ومن أبرزها[٨]:

١- المغني ٢ - الجمل في النحو ٣ - دلائل الإعجاز ٤. العوامل المئة في النحو

خامسًا- وفاته:

توفي الإمام عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان سنة (٤٧١ هـ) إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة، وقد اختلفت بعض المصادر بين (٤٧١و ٤٧٤ هـ)[٩]، والراجح في كتب التراجم أنَّه توفي سنة (٤٧١ هـ)[١٠].

المطلب الثاني: التعريف بمتن العوامل المئة

يُعدّ كتاب (العوامل المئة) من المؤلفات النحوية الشهيرة للجرجاني، وقد حظي باهتمام العلماء، وشرح ونظم وتُرجم إلى لغات عديدة منها التركية والفارسية والهندية[١١]، وقد ذكر بروكلمان أن هناك نحو سبعين نسخة منه موزعة في أنحاء العالم[١٢].

ويهدف الكتاب إلى حصر مائة عامل نحوي، بأسلوب موجز يسهل على طلبة العلم استيعابها وحفظها، مبتعدًا عن التعقيد الذي وقع فيه بعض النحاة، ومجتنبًا الخلافات التي لا تفيد المتعلم في استعمال اللغة عمليًا.

المبحث الثاني: التعريف بالشارح الشاهرودي وبشرحه

المطلب الأوَّل: حياة الشاهرودي

أولاً- اسمه ونسبه:

هو الإمام علي بن محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن محمد بن محمد بن عمر الشاهرودي، البسطامي الهروي الرازي العمري البكري الحنفي، المعروف بـ(مصنفك) لكثرة تأليفه، وهو من أحفاد الإمام فخر الدين الرازي، وقد أشار الرازي في مؤلفاته، إلى نسبه لأولاد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-[١٣].

ثانيًا- ولادته ووفاته :

ولد سنة (٨٠٣ هـ) في قرية شاهرود بخراسان، وتوفي في القسطنطينية، ودفن قرب مزار أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه-، وقد ذكر بعض المؤرخين وفاته سنة (٨٧٥هـ)[١٤]، بينما ذكر بروكلمان وفاته في سنة (٨٧٦ هـ)[١٥].

ثالثًا- نشأته ورحلاته :

نشأ في شاهرود القريبة من بسطام، ثُمَّ سافر مع أخيه إلى هَرَاةُ لطلب العلم سنة (٨١٢ هـ)، وانتقل بعدها إلى أسيا الصغرى، وعاد إلى هَرَاة سنة (٨٣٩ هـ)، ثُمَّ رحل سنة (٨٤٨ هـ) إلى ممالك الروم، قبل أن يستقرّ في استانبول حيثُ أفتى سنة (٨٦٧هـ)، وذكر في شذرات الذهب[١٦] ومفتاح السعادة[١٧] أن آباه وأجداده من أسرة تحب العلم فخلفت علماء يقتدى بهم ووعاظاً يسمع لهم .

رابعاً- شيوخه:

طلب العلم في هَرَاة[١٨] على يد كبار العلماء، أبرزهم:

١. جلال الدين يوسف الأوبهي –رحمه الله–، من مقدمي علماء خراسان والعراق وما وراء النهر، وكان وحيد دهره في علم العربية ولا سيما في حل الكشاف والمفتاح.

٢. أَحمد بن محمد بن محمود الإمامي الهروي، قطب الدين والعلم، بلغه الله اقصى ما يتمناه في دينه ودنياه، وآخرته وعقباه[١٩].

خامسًا– تلاميذه:

لم يذكر في كتب التراجم أَسماء تلاميذه، ربما لارتباطه ببلاد العثمانيين ومشاركته في الجيش العثماني مجاهداً ومفتياً، وعدم ارتحاله إلى البلاد العربية، كمصر[٢٠].

سادسًا– مكانته العلمية ومناظرته:

كان الشاهرودي عالمًا موسوعيًا ورجعًا في الفقه واللغة والعلوم، جامعًا بين العلم والعمل، عرف بمشاركته في مجالس الحكام، وسرعة تأليفه وتصنيفه، وقد حضر مجالس العلماء والسياسة في عهد محمود باشا الوزير[٢١].

سابعًا– مؤلفاته وآثاره العلمية: ومن أَهم مؤلفاته:

١. شرح الإرشاد[٢٢]: في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة وهو أول كتبه، وسمّاه صاحب هدية العارفين: " شرح إرشاد الهادي في النحو " وسماه مصنفك في شرح المصباح بشرح الإرشاد أو الرشاد في شرح الإرشاد.

٢. شرح المصباح[٢٣].

٣. شرح شرح المفتاح[٢٤]، للتفتازاني: في سنة أربع وثلاثين.

٤. حاشية التلويح[٢٥]: في سنة خمس وثلاثين.

٥. شرح البردة[٢٦]: في سنة خمس وثلاثين.

ثامنًا– مذهبه الفقهي:

درس الشاهرودي الفقه الشافعي، ثُمَّ الحنفي، وأَصبح إمامًا ومفتيًا متبعًا للمذهب الحنفي في العهد العثماني، كان معروفًا بـ"بمولى مصنفك"[٢٧].

المطلب الثاني: وصف الشرح ومنهجه

يُعَدّ شرح العوامل المئة من المصنفات المعتبرة للشاهرودي، وقد أثبتت كتب التراجم كهدية العارفين[٢٨] وإيضاح المكنون[٢٩] نسبته إليه وتوثيق عنوانه، وبيّن الشاهرودي في مقدمته أنّ بعض أصحابه طلبوا منه شرح متن الجرجاني شرحًا يكشف أسراره ويحل مشكلاته[٣٠].

وجاء شرحه معتمدًا على أصول النحو الكبرى، مثل كتاب سيبويه والمقتضب والكافية والكشاف والمفصل، مع موازنة دقيقة بين آراء البصريين والكوفيين. ولا يقتصر الكتاب على البيان التقليدي، بل يضم استدراكات واعتراضات وتحليلات نحوية تكشف عمق نظر المؤلف وسعة اطلاعه.

ويمتاز الشرح بقيمته العلمية الواضحة، إذ يعالج متنًا يعدّ من أهم المتون التعليمية المبنية على نظرية العوامل التي شكّلت ركيزة الدرس النحوي عبر تاريخه. ومن ثمّ يمثل الكتاب إضافة علمية رصينة في بابه[٣١].

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية للمخطوط

المطلب الأَوَّل: عنوان المخطوط ونسبته، ومنهجي في التحقيق

أَوَّلاً: عنوان المخطوط ونسبته:

تثبت المصادر، كهدية العارفين[٣٢] وإيضاح المكنون[٣٣]، أنّ كتاب شرح العوامل المائة يُنسب إلى الشاهرودي (مصنِّفك)، وأنه واحد من مصنفاته التي اشتهر بها، وقد أسهمت هذه المصادر في توثيق عنوان المخطوط وبيان نسبته إليه، كما صرّح الشاهرودي في مقدمة شرحه بقوله: ((فقد التمس مني بعض من أَصحابي، وخلص من إخواني، أَن أَشرح العوامل للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني نور الله روحه ومضجعه شرحًا يبين أَسرارها، ويكشف عن مشكلاتها ويشتمل على حل معضلاتها))[٣٤] .

ثانيًا: منهجي في التحقيق:

١. نسختُ جميع الآيات القرآنية الكريمة الواردة في المخطوط بالرسم العثماني، وجعلتها داخل قوسين مزهرين ﴿ ﴾، وميَّزتها عن سائر النصوص، مع تخريج مواضعها في المصحف الشريف داخل قوسين معقوفين [ ].

٢. عرَّفت بالأَعلام المذكورين في الشرح، مع ترجمة موجزة لهم مشيرًا إلى مصادر ترجمتهم.

٣. خرّجتُ المسائل النحوية واللغوية من مظانّها في كتب النحو واللغة.

٤. وضعت علامات الترقيم في مواضعها لضبط القراءة وتوضيح المعنى.

٨. ألحقتُ البحث بخاتمة تضمّ أَبرز النتائج التي توصلت إليها في الدراسة والتحقيق في نهاية البحث.

المطلب الثاني: وصف النسخ ونماذج مصورة من النسخ

أَوَّلاً: وصف النسخ الخطية للمخطوط:

١. وصف النسخة الأولى (أ):

تتألف من (١١٤) ورقة، وتمثّل النسخة الأمّ، ويبلغ عدد أَسطر كل صفحة (٢٣) سطراً، ويضمّ السطر الواحد ما بين (١٥ –١٧) كلمة، وقد سُجّل على غلافها فتاريخان: الأول: سنة (١٠٧٩هـ) في أوائل ربيع الآخر، والثاني: سنة (١١٧٥هـ)، ولم يُذكر اسم الناسخ. أَمَّا الجزء محل التحقيق فيقع بين الصفحتين (٦٥ – ٦٨ نصف).

٢. وصف النسخة الثانية (ب):

جاء على غلافها عنوان: (شرح العوامل العتيق)، وتتكون من (١٤٦) ورقة، ويضمّ كل صفحة (٢١) سطراً، ويحتوي السطر الواحد ما يقارب (١١ –١٢) كلمة، وقد ورد جاء في خاتمتها تاريخ النسخ سنة (١٠٥١هـ) في أوائل السنة نفسها، من غير ذكر لاسم الناسخ. أَمَّا الجزء محل التحقيق فيقع بين الصفحتين (٩٦ – ١٠٠).

ثانيًا: نماذج مصورة من النسخ المعتمدة في التحقيق

غلاف النسخة (أ)

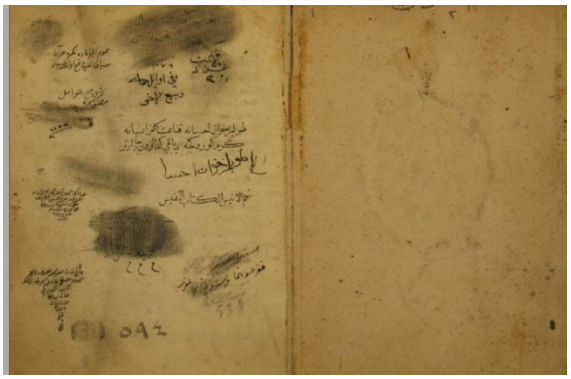

مقدمة النسخة (أ)

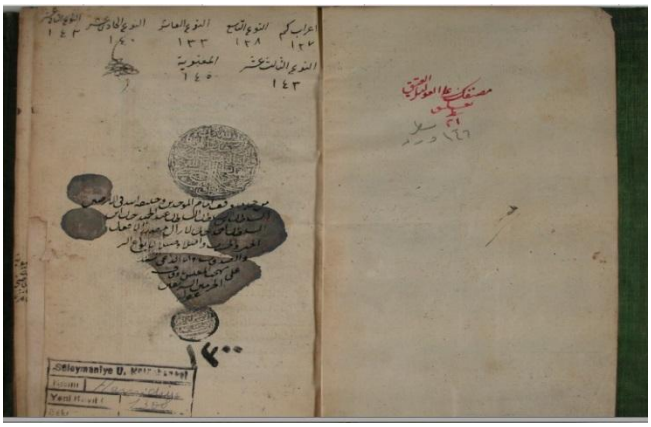

مقدمة النسخة (ب)

خاتمة النسخة (أ)

خاتمة النسخة (ب)

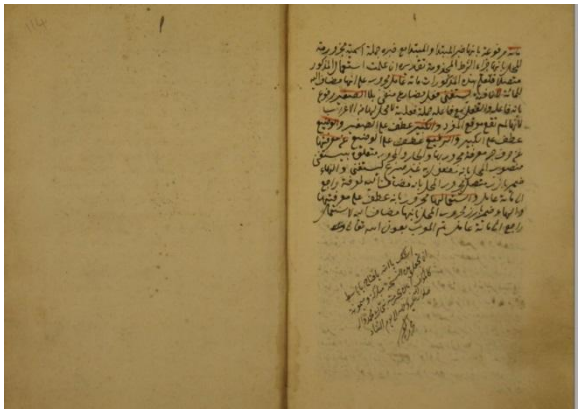

غلاف النسخة (ب)

مطلب الاستثناء، النسخة (أ)

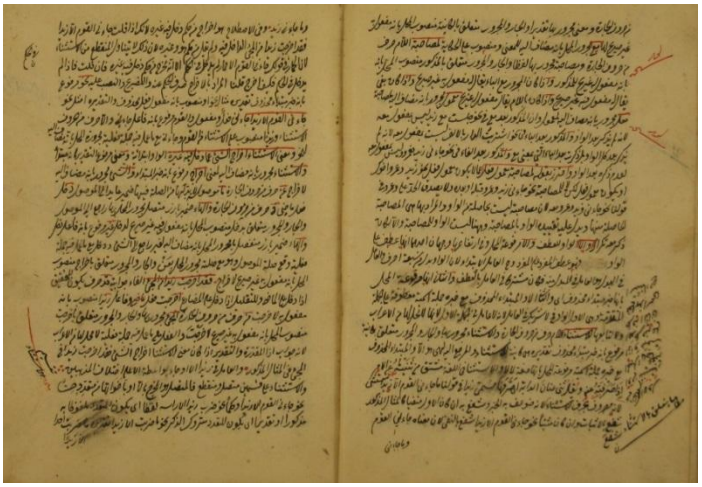

مطلب الاستثناء، النسخة (ب)

النص المحقّق

مطلبٌ (ما يتعلَّقُ بالاستثناءِ)

والاستثناءُ في اللُّغةِ: مشتقٌ من ثَنيتُهُ عن الأَمرِ إذا صَرَفتَهُ عنه، ويُقالُ: ثَني عِنانَ الدآبَّةِ، أَي: صَرَّفَها، فسُمِّيَ (زيدًا) في قولنا: ما جاءني القومُ إلَّا زيدًا، مستثنى؛ لأَنَّه مصروفٌ بحرفِ الاستثناءِ وعنِ الحُكمِ الأَوَّلِ، أَو مِن ثَنيتُ الحَبلَ، أَي: ضاعفتُهُ إذا وضعتَ أَحدَ طرفَيْهِ على طرفِهِ الثاني، فعلى هذا يُسمَّى استثناءً؛ لأَنَّ ضُوعِفَ به الخبرُ وشُفِعَ به، إنْ كان الأَوَّل منفيًا كالمثالِ المذكورِ شُفِعَ بالإثباتِ، وإنْ كان مثبتًا، نحو: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، شُفِعَ بالنفي؛ لأَنَّ معناه: جاءني القومُ /ظ ٦٥/ وما جاءني زيدٌ[٣٥].

وفي الاصطلاحِ: هو إخراجٌ من حُكمٍ دخلَ فيه غيرُهُ[٣٦]؛ لأَنَّك إذا قلتَ: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، فقد أَخرجتَ (زيدًا) من المجيءِ الداخلِ فيه، ولم يقل: (من حُكمٍ هو غيرُهُ)، لأَنَّك ذلك لا يتناولُ المُنقطِعَ من الاستثناءِ، لأَنَّ (الحمارَ) في قولِك: جاءني القومُ إلَّا حمارًا[٣٧]، لم يدخل في الحكمِ إلَّا أَنَّه مخرجٌ من حكمٍ دخلَ فيه غيرُهُ، فإنْ قلتَ: فإذا لم يدخل في الحكمِ فكيفَ أُخرِجَ؟، قلنا: المرادُ بالإخراجِ: صرفُ الحكمِ عنه والتصريحُ به[٣٨] والنصبِ عليه، **نحو**: مرفوعِ المحلِّ[٣٩] بأَنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: (مثالهُ[٤٠] نحو)، أَو منصوب بأَنَّه مفعول فعل محذوف والتقدير (أُمثِّلُ)[٤١]، نحو: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، جاءني[٤٢]: فعلٌ ومفعولٌ، والقومُ: مرفوع بأَنَّه فاعلُ (جاءني)، وإلَّا: حرفٌ من حروفِ الاستثناءِ، وزيدًا: منصوبٌ على الاستثناءِ من (القومِ)، وجاءني مع ما عُمِلَ فيه جملةٌ فعليةٌ مجرورةُ المحلِّ بأَنَّه مضافٌ إليه لـ(نحو)[٤٣].

ومعنى الاستثناءِ: إخراجُ الشيءِ عمَّا دخلَ فيه غيرُهُ[٤٤]، والواوُ: ابتدائيةٌ، ومعنى: مرفوعٌ، تقديرًا[٤٥] بأَنَّه

مبتـدأٌ، والاسـتثناءُ: مجـرورٌ بأَنَّـه مضـافٌ إليـه لـ(معنى)، إخراجُ: مرفوعٌ بأَنَّه خبرُ المبتدأ، والشيءِ: مجرورٌ بأَنَّه مضافٌ إليه لـ(إخراج)، عن: حرفٌ من حروفِ الجارّةِ، ما: موصولةٌ لا بُدَّ لها من الصلةِ فيها ضميرٌ عائدٌ إلى الموصولِ، دخلَ: فعلٌ ماضٍ، في: حرفٌ من الحروفِ[٤٦] الجارّةِ[٤٧]، والهاءِ: ضميرٌ بارزٌ متصلٌ مجرورُ المحلِّ بها راجعٌ إلى الموصولِ، والجارّ والمجرورِ متعلِّقٌ بـ(دخلَ) منصوبُ المحلِّ بأَنَّه مفعولٌ فيه غيرُ صريحٍ لـ(دخلَ)، غيرُ: مرفوعٌ بأَنَّه فاعلُ (دخلَ)، والهاءِ: ضميرٌ بارزٌ متصلٌ[٤٨] مجرورِ المحلِّ[٤٩] بأَنَّه مضافٌ إليه لـ(غيرُ) راجعٌ إلى (الشيءِ)، ودخلَ مع ما عُمِلَ فيه جملةٌ فعليةٌ وقعَ صلةُ الموصولِ[٥٠]، وهو مع صلتِهِ مجرورُ المحلِّ بـ(عن)، والجارُّ والمجرورُ متعلّقٌ بـ(إخراجُ) منصوبُ المحلِّ بأَنَّه مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(إخراجِ).

فقد أَخرجتَ زيدًا من المجيءِ[٥١]، **الفاءُ**: جوابيةٌ، **قد**: حرفٌ يكونُ للتحقيقِ إذا دخلَ على الماضي، وللتقليلِ إذا دخلَ على المضارعِ، **أَخرجتَ**: فعلٌ وفاعلٌ، **زيدًا**: منصوبٌ بأَنّه مفعولٌ به لـ(أَخرجتَ)، **مـن**: حرفٌ من الحروفِ[٥٢] الجارّةِ، **المجـيءِ**: مجرورٌ بها، والجارُّ والمجرورُ متعلّقٌ بـ(أَخرجتَ) منصوبُ المحلِّ بأَنَّه مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(أَخرجتَ)، والفعلُ مع ما عُمِلَ فيه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، لأَنَّه جوابُ (إذا) المقدَّرة، والتقديرُ: إذا كان معنى الاستثناءِ إخراجَ الشيءِ فقد أَخرجتَ زيدًا من المجيءِ في المثالِ المذكورِ، والعاملُ في (زيدًا): إلَّا، و(جاء) بواسطةِ (إلَّا) على اختلافِ المذهبينِ[٥٣].

مبحث: **تقسيمُ الاستثناءِ**

والاستثناءُ على قسمينِ: مُتصِلٌ ومُنقطِعٌ، فالمتصلُ: هو المخرجُ بـ(إلَّا) أَو بأَخواتِها من مُتعدّدٍ حِسًّا، نحو: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، وحُكمًا، نحو: ضُرِبَ زيدًا إلَّا رأسَهُ، لفظًا، أَي: يكون المتعدِّدُ ملفوظًا به مذكورًا، أَو تقديرًا، أَي: يكونُ المتعدِّدُ متروكَ الذكرِ، نحو: ضربْتُ إلَّا زيدًا، تقديرُهُ: ما ضربْتُ أَحدًا إلَّا زيدًا /و ٦٦/، وفي شرحِ اللُّبِّ النكساري[٥٤]: أَنَّ المتعدِّدَ قد يكونُ لفظًا، نحو: جاءني الرجالُ إلَّا زيدًا، فـ(زيدًا) مخرجٌ عن متعدِّدٍ لفظًا، لأَنَّ الرجالَ جمعُ (رجل)، وقد يكونُ تقديرًا، نحو: ضربْتُ زيدًا إلَّا رأسَهُ، فإنَّ (زيدًا) عَلَمٌ وُضِعَ لشخصٍ لا تعدُّدَ فيه، إذ ليسَ بجمعٍ، ولكنَّ التعدُّدَ فيه تقديريٌّ باعتبارِ (إلَّا) جزاء لا باعتبارِ الجزئيّاتِ[٥٥].

مطلب: **إعرابُ قولِهِ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنبياء: ٢٢]**

فإنَّ قلتَ: إنَّ (اللهَ) بعد (إلَّا) في قولِهِ تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ **[الأَنبياء: ٢٢]** متصلٌ أَم منقطعٌ؟، قلنا: إنَّه ليسَ مستثنى حتى يكونَ أَحدَهما، لأَنَّه مذكورٌ بعد (إلَّا) التي هي الصفةُ، والمذكورُ بعدَها لا يكونُ مستثنى، بل صفةً لِما قبله[٥٦]، والمعنى: لو كانَ فيهما آلهةٌ غيرُ اللهُ لفسدَتَا، بالرفعِ، أَي: رُفِعَ (اللهُ) بالتبعيَّةِ على الصفةِ، ولا يجوزُ الاستثناءُ؛ إذ المعنى: حال لو كانَ فيهما آلهةٌ مستثنى عنهم اللهُ لفسدَتَا، فلِلمشركينَ أَنْ يقولوا: هَبْ أَنَّ الأَمرَ كذلك،

لكنْ جازَ أَنْ يكونَ فيهما آلهةٌ غيرُ مستثنى عنهمُ اللهُ تعالى لفسدَتَا، فلا يبقى للآيةِ دلالةٌ قاطعةٌ على التوكيدِ[٥٧].

والمُنقطِعُ هو المذكورُ بعدَ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ)[٥٨] مُشدَّدةً أَو إحدى وأَخواتهما، غيرُ مُخرَجٍ، نحو: جاءني القومُ إلَّا حمارًا، و(الحمارُ)- وهو المذكورُ بعدَ (إلَّا)- غيرُ مُخرَجٍ عن القومِ، لعدمِ تناولِ القومِ الحمار.

مطلب: **إعرابُ المستثنى**

ويجبُ نصبُ المستثنى في الكلامِ الموجَبِ، وهو الذي لا يكونُ فيه نفيٌ ولا نهيٌ ولا استفهامٌ كما مرَّ، فإنْ قلتَ: جاءَ القومُ، فقد حكمتَ بوجودِ المجيءِ وأَوجبتَهُ، فيكونُ الكلامُ موجبًا.

وإنَّما وجبَ النصبُ فيه، لأَنَّه لا يجوزُ فيه الإبدالُ، لأَنَّ البدلَ قائمٌ مقامَ المُبدَلِ منه، وعَمِلَ فيه عامِلُهُ، فصارَ معنى: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، وهو عكسُ المقصودِ؛ لأَنَّ القصدَ أَنْ يُجعَلَ (زيدًا) خارجًا من جملةِ (القومِ) وعاريًا عن المجيءِ، فإذا جعلتَهُ فاعلاً لـ(مَجيءٍ) كنتَ قد أَسقطتَ القومَ واثبتَّهُ، وأَيضًا يلزمُ مجيءُ العالمِ سوى (زيدٍ)، وهو مُحالٌ.

أَو لأَنَّه قد شابهَ المفعولَ[٥٩] لكونِهِ فضلةً يجيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ، وله شبهٌ خاصٌ بالمفعولِ به، لأَنَّ العاملَ فيهما يتوسَّطُ الحرف[٦٠]، وصاحبُ المِصباحِ[٦١] جعلَ الحرفَ فيه عاملاً، كما جعلَ الواوَ ثَمَّ عاملاً[٦٢]، وإنْ كانَ العملُ في الحقيقةِ للفعلِ على ما هو المنصورُ من مذهبِ النحويينَ[٦٣]، وإنَّما كانَ الاستفهامُ بمنزلةِ النفي والنهي، لأَنَّ (مِن) الاستغراقيَّةَ كما تُزادُ فيه[٦٤]، تُزادُ فيه أَيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾ [فاطر: ٣][٦٥]، وقيل: وجوبُ النصبِ في ثلاثةِ مواضعَ:

أَحدُها: في موضعٍ يكونُ المستثنى بعدَ (إلَّا) التي هي لغيرِ الصفةِ دُونَ أَخواتِهما[٦٦] من (غيرٍ، وسِوَى مطلقًا، وحاشا) في قولٍ[٦٧]، و(عدا، وخلا) في قولٍ.

ثانيها: أَنْ يكونَ في موضعٍ لا يكونُ فيه (إلَّا) للصفة[٦٨] لما قبل.

ثالثها: أَنْ يكونَ في الكلامِ موجبٌ، فإنْ كانَ الكلامُ موجبًا فلا بُدَّ أَنْ[٦٩] يكونَ المستثنى منه مذكورًا، وإنْ كانَ غيرَ موجبٍ فلا يجزِ من أَنْ يكونَ تامًّا أَو غيرَ تامٍّ، والمعنى بالتامِّ: ما كانَ /ظ ٦٦/ المستثنى منه مذكورًا، فإنْ كانَ تامًّا فلا يخلو من أَنْ يكونَ المستثنى مقدَّمًا على المستثنى منه أَو لا يكونُ، فإنْ كانَ مقدَّمًا يجبُ نصبُهُ، نحو: ما جاء[٧٠] إلَّا زيدًا أَحدٌ، لعدمِ جوازِ البدلِ فيه، لأَنَّ البدلَ- لكونِهِ منَ التوابعِ- لا يتقدّمُ على المُبدَلِ منه، ولعدمِ جوازِ كونِهِ صفةً، لامتناعِ تقدُّمِ الصفةِ على الموصوفِ[٧١].

وإنْ لم يكنْ مقدّمًا، فإنِ انقطعَ عن المستثنى منه يجِبُ نصبُهُ أَيضًا، نحو: ما جاءني أَحدٌ إلَّا حمارًا[٧٢]، إذا البدلُ مشروطٌ عندَهم أَنْ يكونَ من جنسِ المُبدَلِ منه، أَو لأَنَّه امتنعَ البَدَلُ، لامتناعِ كونِ (أَحدًا) من الإبدالِ الأَربعةِ، أَمَّا امتناعُ الثلاثةِ الأَوَّلِ فظاهرٌ، وأَمَّا امتناعُ بدلِ الغلطِ فلصُدُورِهِ غيرَ قصدٍ وإرادةٍ، وعدمُ كونِ بدلِ الغلطِ كذلك، والامتناعُ كونُهُ صفةً لعدمِ الفائدةِ في الصفةِ هُنا، ولأَنَّه لا يجوزُ إلَّا إذا تعذّرَ الاستثناءُ،

ولم يتعذّر ههنا، وإنَّما لم ينقطع، بأَنْ يكونَ من جنسِ المستثنى منه، جازَ في المستثنى النصبُ والبدلُ، نحو: ما جاءني أَحدٌ إلَّا زيدًا، وإلَّا زيدٌ، وما مررتُ بأَحدٍ إلَّا زيدًا، وإلَّا زيدٍ، وما رأيتُ أَحدًا إلَّا زيدًا، وههنا لا يجوزُ إلَّا النصبُ، لكنَّه يحتملُ البدلَ والاستثناءَ، والفصيحُ هو البدلُ[٧٣]، لأَنَّ الكلامَ ههنا لو حملْتَهُ على الاستثناءِ كانَ الفعلُ قبلَ (إلَّا) غيرَ مفرغٍ لما بعدَها، إذًا الكلامُ قبلَهُ تامٌّ لا يفتقرُ إلى شيءٍ، فإذا أَرْدْتَ الاستثناءَ نصبتَ لتمامِ الكلامِ، وإذا حملْتَ على البدلِ كانَ الفعلُ الواقعُ قبلَ (إلَّا) بمنزلةِ المفرغِ لِما بعدَها، إذًا المُبدَلُ منه في حكمِ الساقطِ، وكانَ حدُّ كلِّ (ما جاءني أَحدٌ إلَّا زيدٌ)، بمنزلةِ (ما جاءني إلَّا زيدٌ)، وإذا كانَ كذلك فالبدلُ أَولى[٧٤]؛ لكونِهِ مقصودًا في الكلامِ، وجزءًا[٧٥] منه، بخلافِ النصبِ إذ هو فضلةٌ، ولا يكونُ جزءًا[٧٦] من الكلامِ، فالحملُ على الأَوَّلِ أَولى[٧٧].

ويجِبُ نصبُ المستثنى المقدَّمِ على صفةِ المستثنى منه عند المازنيّ[٧٨]، نحو: ما جاءني أَحدٌ إلَّا زيدًا خيرًا منك، فإنَّ (إلَّا زيدًا) مستثنى مقدَّمٌ على صفةِ المستثنى منه، هو (خير منك)، لأَنَّ الصفةَ عندَهُ كالجزءِ منَ الموصوفِ، فكانَ تقديمُ المستثنى على الصفةِ كتقديمِهِ على الموصوفِ الذي هو المستثنى منه فيجِبُ نصبُهُ[٧٩]، وسيبويهِ[٨٠] لا يُبالي بهذا التقديمِ، فيجوزُ الاستثناءُ ويختارُ البدلَ، لأَنَّه في كلامٍ تامٍّ غيرِ موجبٍ، لأَنَّ الموصوفَ والصفةَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فإذا تأَخّرَ عن الموصوفِ، ولأَنَّ الصفةَ كالعدمِ، لأَنَّ المقصودَ هو الموصوفُ وهو متقدِّمٌ عليه[٨١].

فإنْ قيلَ: أَيُّ المذهبينِ أَولى، قيلَ في (إلَّا): بقاء إلى أَنَّ مذهبَ سيبويهِ أَولى[٨٢]، لأَنَّ اعتبارَ جانبِ الموصوفِ أَولى من اعتبارِ جانبِ الصفةِ.

وعندَ المبردِ[٨٣] الاستثناءُ أَو البدلُ سواءٌ، وإنْ كانَ الكلامُ غيرَ تامٍّ يُعرَب المستثنى على حسبِ مقتضى العواملِ[٨٤].

مطلب: المستثنى المفرّغُ[٨٥]

إنْ وقعَ المستثنى مفرّغًا، وسمّاهُ النحاةُ بالمفرّغِ، وإنْ كانَ المفرّغُ في الحقيقةِ هو العاملُ قبلَهُ، لأَنَّه غيرُ مُشتغِلٍ بالمستثنى منه، فعُمِلَ في المستثنى، ويكونُ (إلَّا) لغوًا في اللفظِ لا في المعنى /و ٦٧/، لأَنَّها ناقصةٌ لنفي ما سبقَ، وهو: أَي المفرّغِ ما كانَ المُخرَجُ بدلاً قبلَ الحذفِ من المُخرَجِ المحذوفِ، والمعنى بغيرِ التامّ ما يكونُ (المستثنى منه) فيه غيرَ مذكورٍ[٨٦]، فإنْ اقتضى العاملُ المتقدِّمُ الفاعلَ يرفعُ ما بعدَ (إلَّا) بأَنْ يكون فاعلاً، نحو: ما جاءني إلَّا زيدٌ، بالرفعِ على الفاعليةِ لـ(جاء)، وإنْ اقتضى العاملُ المصدرَ ينصبُ، لكونِهِ مفعولاً به، نحو: ما رأيت إلَّا رؤيةً، وإنْ اقتضى العاملُ المفعولَ به ينصبُ، لكونِهِ مفعولاً به، نحو: ما رأيتُ إلَّا زيدًا، بالنصبِ على المفعوليةِ لـ(رأيتُ)، وإنْ اقتضى العاملُ المضافَ إليه بحرفِ الجرِّ يخفضُ، نحو: ما مررْتُ إلَّا بزيدٍ، بالجرِّ بحرفِ الجرِّ[٨٧].

ويجيءُ الاستثناءُ المفرّغُ في جميعِ معمولاتِ الفعلِ إلَّا في المفعولِ معه؛ تقولُ: ما مررْتُ إلَّا بزيدٍ،

و[قولُهُ تعالى]: ﴿**إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**﴾ [الجاثية: ٣٢]، وما ضربْتُ إلَّا تأديبًا، وما إملاءُ الإناءِ إلَّا ماءٌ، ولا تقولُ: لا يمشي إلَّا وزيدًا[٨٨].

مطلب: **إعرابُ المستثنى بعدَ (ما خَلا، ما عَدَا)**[٨٩]

ويجِبُ النصبُ في المستثنى بعدَ (ما خَلا، وما عَدَا)، لأَنَّ (ما) مصدريَّةٌ لا تدخلُ إلَّا على الفعلِ، فوجبَ أَنْ يكونَ (خَلا، وعَدا) بعد (ما) فِعلينِ، وفاعلُهما مضمرٌ لزومًا لا يجوزُ اظهارُهُ، وراجعٌ إلى مدلولِ العاملِ في المستثنى منه، والمستثنى بعدَهما مفعولٌ به فوجبَ نصبُهُ[٩٠]، نحو: جاءني القومُ ما خَلا زيدًا، فتقديرُهُ: جاءني القومُ ما خَلا مجيئُهم زيدًا، أَي: وقتَ خُلُوِّ مجيئِهم زيدًا، هذا كونُهُ مصدرًا بمعنى الظرفِ، أَو: ما خَلا بعضَهم زيدًا، أَي: جاءني القومُ خُلُوَّهُ بعضُهم زيدًا، فهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أُريدَ به البعضُ المطلقُ، فكأَنَّهُ قيلَ: خَلا كلُّ بعضٍ منهم زيدًا، فلا يكونُ زيدٌ داخلًا في الجائيين[٩١]، ومنهم مَن قدّره هكذا: خَلا الجاؤن[٩٢] زيدًا، نحو: جاءني القومُ ما عَدا زيدٌ، كانَ التقديرُ: عدوَّ زيدٍ، بمعنى: عَدا المجيءَ زيدًا عَدْوًا، وقُيِّدَ التقديرُ الثاني في: ما عَدا زيدًا، على التقديرِ الثاني في: ما خَلا زيدًا، وهذا على كونِ الضميرِ المستترِ في (خَلا وعدا) راجعًا إلى (بعض) مضافٌ إلى ضميرِ المستثنى منه، وقال بعضُ الشارحينَ[٩٣]: لا يجوزُ بمفردِ الضميرِ المستترِ فيهما مضافٌ إلى ضميرِهِ[٩٤]: ما خَلا بعضُهم زيدًا، كما قالوا، لأَنَّ المقصودَ من قولِك: جاءني القومُ ما خَلا زيدًا، إنْ لم يكنْ، أَي: زيدٌ منهم أَصلاً، ولا يلزمُ من عَدِّ مجاوزةِ البعضِ إيَّاه عدمُ مجاوزةِ الكلِّ إيَّاه، ويندفعُ بإرادةِ البعضِ المطلقِ من البعضِ المضافِ إلى المخرجِ منه[٩٥]، كما أُشير إليه آنفًا؛ فتأمَّل.

مطلب: **إعرابُ المستثنى بعدَ (ليسَ، ولا يكونُ)**[٩٦]

ويجِبُ نصبُ المستثنى بعدَ (ليسَ، ولا يكونُ)، لأَنَّهما فعلانِ[٩٧] ناقصانِ اسمُهما مضمرٌ فيهما، هو الذاتُ المُنصفَةُ بمضمونِ العاملِ، وهي المستثنى منه، والمستثنى بعدهما خبرهما[٩٨]، نحو: جاء[٩٩] القومُ ليسَ زيدًا، ولا يكونُ الجاؤن[١٠٠] زيدًا، ولا يكونُ الجاؤن[١٠١] أَو ليسَ بعضُهم زيدًا.

هذا: أَنْ يكونَ اسمُهما /ظ ٦٧/ الضميرَ عائدًا إلى ضميرِ المستثنى منه، والتزموا إضمارَ الاسمِ فيهما، فيكونُ ما بعدَهما في صورةِ المستثنى بـ(إلَّا) بخلافِ ما إذا ظهرَ اسمُهما[١٠٢].

مطلب: **إعرابُ المستثنى بعدَ (غير)**[١٠٣]

وحُكمُ (غير) كحُكمِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلَّا) على التفصيلِ، ففي كلِّ موضعٍ كانَ المستثنى بـ(إلَّا) واجبَ[١٠٤] النصبِ، يكونُ (غير) واجبَ النصبِ أَيضًا، فتقولُ: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، بنصبِ (غيرَ) فقط، كما قلتَ: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، بنصبِ (زيدًا) فقط، وتقولُ: ما جاءني غيرَ زيدٍ أَحدٌ، بالنصبِ، كما قلتَ: جاءني إلَّا زيدًا أَحدٌ، بالنصبِ فقط[١٠٥]، وتقولُ: جاءني أَحدٌ غيرَ حمارٍ، بالنصبِ فقط، كما قلتَ: جاءني أَحدٌ إلَّا حمارًا، بالنصبِ فقط، وفي كلّ موضعٍ كانَ المستثنى بـ(إلَّا) على حسبِ مقتضى العاملِ، يكونُ (غير) كذلك[١٠٦]، وتقولُ: ما جاءني غيرُ زيدٍ، بالرفعِ، وما رأيتُ إلَّا زيدًا،

بالنصبِ، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ، بالجرِّ[١٠٧]، وفي كلِّ موضعٍ كانَ المستثنى بـ(إلَّا) جائزَ النصبِ على الاستثناءِ، والرفعِ على البدلِ، يكونُ (غير) كذلك، تقولُ: ما جاءني أَحدٌ غيرَ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ، وما مررتُ بأَحدٍ غيرِ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ، بالجرِّ[١٠٨]، والنصبِ، وما رأيتُ أَحدًا غيرَ زيدٍ، بالنصبِ فقط، كما قلتَ: ما جاءني أَحدٌ إلَّا زيدًا وإلَّا زيدٌ، وما مررتُ بأَحدٍ إلَّا زيدًا وإلَّا زيدٍ، بالنصب والجرِّ[١٠٩]، وما رأيتُ أَحدًا إلَّا زيدًا، بالنصبِ فقط[١١٠].

[مطلب]: الكلامُ في استعمالِ لفظِ (غيرِ)، وما يتصلُ بهِ منَ المباحثِ[١١١]

واعلمْ أَنَّ (غير) أَصلٌ في بابِ الصفةِ، ولا تقعُ صفةً للنكرةِ وإنْ أُضيفت إلى المعرفةِ، لأَنَّه لا يدلُّ على الذاتِ باعتبارِ معنى كذلك، إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ غيرِكَ، فقد دلَّ على الذاتِ وعلى المغايرةِ، فكأَنَّك قلتَ: مررتُ برجلٍ مُغايرِك، فالمغايرةُ إمَّا بالذاتِ، كقولك: ذاتُ الجوهرِ، غيرُ ذاتِ العرضِ، أَي: حقيقةُ الجوهرِ مغايرةٌ بحقيقةِ العرضِ، وأَمَّا بالصفةِ، نحو: مررتُ برجلٍ غيرِكَ، أَي: ليست صفتُهُ كصفتِك، وقيلَ: المغايرةُ بالذاتِ مثلُ قولِك: مررتُ بإنسانٍ غيرِك، أَي: بإنسانٍ آخرَ ذاتُهُ مخالفةٌ لذاتِك بالعددِ لا في الحقيقةِ[١١٢].

وأَمَّا المغايرة في الصفةِ كقولِك: دخلَ زيدٌ دارَهُ بوجهٍ غيرِ الوجهِ الذي خرجَ به، فذاتُ الوجهِ واحدةٌ، والتغايرُ في صفةٍ فقط، وإنَّما قلنا آنفًا: ولا يقعُ صفةً للنكرةِ، وإنْ أُضيفت إلى المعرفةِ؛ لأَنَّه موضوعٌ على ما ينافي التعريفِ، لأَنَّك إذا قلتَ: مررتُ بغيرِك، وكلّ مَنْ عدا[١١٣] المخاطبَ غيرُهُ، وإذا كانَ موضوعًا على هذا لم تكن[١١٤] الإضافةُ معرفةً له لتوغُّلِهِ في الإبهامِ، اللَّهمَّ إلَّا إذا أُضيفَ إلى ما له ضدٌّ واحدٌ، فيتعرّف[١١٥] إذًا ذاك، نحو: عليك بالحركةِ غيرِ السّكونِ، فإنَّ السّكونَ الذي أُضيفَ إليه (غيرُ) له ضدٌّ واحدٌ وهو الحركةُ /و ٦٨/ ونحوِهِ، فيُوصفُ به النكرةُ نحوَ قولِك: مررتُ برجلٍ غيرِكَ، مريدًا أَنَّ مرورَك قد وقعَ على المخاطبِ ورجلٍ آخرَ، أَو إنَّك لم تمرر بالمخاطبِ بل بآخرَ، أَو إنَّك مررتَ برجلٍ يخالفُ المخاطبَ في المذهبِ والشمائلِ، وهو في هذا الوجهِ خلافٌ مثلُ خلافِهِ في الوجهينِ الأَوَّلينِ، أَو المرادُ به فيهما المخالفُ في الذاتِ– كما قيلَ آنفًا– دُونَ الأَوصافِ والشمائلِ، فهذا معنى (غير) وما له في أَصلِهِ، ثُمَّ أَنَّهم قدِ استعاروا (غير) بمعنى الاستثناءِ جائزًا وقوعُهُ صفةً في مواضعِ كونِهِ له، ولا يجوزُ الاستثناءُ في بعضِ مواضعِهِ، نحو: جاءني رجلٌ غيرُ عاقلٍ، لأَنَّه لو صحَّ لكانَ معناه: إلَّا عاقلاً، وفسادُهُ ظاهرٌ، لأَنَّ العاقلَ ليسَ بعضَ الرجلِ، والمستثنى يجبُ أَنْ يكونَ بعضَ المستثنى منه لكونِ الاستثناءِ إخراجَ بعضٍ عن كلٍّ، وأَعربوا إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلَّا) حيثُ كانَ اسمًا متمكّنًا، واستعاروا (إلَّا) لمعنى الوصفيَّةِ، وأَعربوا ما بعدَها إعرابَ (غير)، حيثُ كانَ حرفًا[١١٦]، وأَصلُ الحرفِ أَن لا يكونَ صفةً[١١٧].

فإنْ قلتَ: فلِمَ عَمِلَ الفعلُ اللَّازمُ فيه بغيرِ واسطةِ الحرفِ، ولم يعمل فيما بعدَ (إلَّا)، قلنا: لأَنَّ (غير) لتوغُّلِهِ في الإبهامِ أَشبهَ الظروفَ المكانيَّةَ التي هي

الجهاتُ السِّتُّ، وما يجري مجراها، يعملُ فيه الفعلُ اللَّازمُ كما عَمِلَ فيها[١١٨].

وأَمَّا دخولُ على معنى (غير) في الوصفيَّةِ[١١٩]، فنحوُ قولِهِ تعالى عزَّ وجلَّ: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ **[الأنبياء: ٢٢]**، أَي: غيرُ اللهِ[١٢٠]، ومثلُ غير (سِوى)[١٢١] بالكسرِ مقصورًا في معنى أَنَّه يُستثنى به[١٢٢]، ويجوزُ فيه الضميرُ والفتحُ، وكذا (سَوَاءُ)[١٢٣] بالكسر ممدودًا، ويجوزُ فيه الفتحُ أَيضًا، ولا يُراد فيه الضمير[١٢٤].

مطلب: **الفرقُ بينَ (غَير) و(سِوَى)**

والفرقُ بينَ (غَير) و(سِوَى) و(سَواء) أَنَّ (سِوَى) عندَهم ظرفُ مكانٍ في الأَصلِ، وصفةٌ، أَنْ لا يليَ العواملَ؛ لأَنَّ المعنى المُقدَّرَ فيه عاملٌ وناصبٌ، ونصبُهُ على الظرفِ فقط، مثلاً إذا قلتَ: جاءني القومُ سِوَى زيدٍ، فكأَنَّك قلتَ: جاءني القومُ مكانَ زيدٍ، ولم يسمع منه إلَّا النصبُ.

وكذا (سَواء) وممَّا يدلُّ على ظرفيتِهِ وقوعُهُ صلةً للموصولِ، نحو: جاءني الذي سواك، بخلاف (غير) هذا مذهبُ سيبويهِ[١٢٥]، والكوفيونَ أَجازوا اسمًا، وظرفًا[١٢٦]، فيجزونَ في السَّعةِ: مررتُ بسواك، وجاءني سواك[١٢٧].

ويجبُ خفضُ المستثنى بعدَ (غَير، وسِوى، وسواء)، ومثالُها: مرَّ[١٢٨] غيرَ مرَّةٍ، لأَنَّ المستثنى بعدَ (غَير، وسواء، وسوى) مضافٌ إليه، والمضافُ إليه مجرورٌ، فوجبَ جرُّهُ بعدَها[١٢٩].

ويخفضُ المستثنى بعدَ (حاشا) في الأَكثرِ، لأَنَّه حرفُ جرٍّ /ظ ٦٨/ -عندَ أَكثرِ النحاةِ- فيكونُ (ما) بعدَها مجرورًا[١٣٠]، وفعلٌ عندَ بعضِهم[١٣١]، وإذا كانَ فعلاً لم يكن ما بعدَه مخفوضًا، بل منصوبًا بأَنَّه مفعولٌ به فاعلُهُ مضمرٌ، كما ذكرنا في (خَلا، وعَدا).

الخاتمة

بعد استعراض هذا البحث وتحقيق نصّ (باب الاستثناء) في شرح العوامل المئة للشاهرودي، يتبيّن أنّ الاستثناء في العربية ليس مجرد بناء نحوي جامد، بل هو أداة دقيقة لضبط الدلالة وتحرير المعنى، تُسهم في إخراج بعض الألفاظ أو الجمل من حكم كلي، وتمكّن المتكلم من بيان التخصيص الدقيق في العبارة. وقد أظهر التحليل أن صور الاستثناء—متصلًا كان أو منقطعًا أو مفرغًا، أو واقعًا بعد أدوات مثل ما خلا، ما عدا، ليس، ولا يكون، غير، سوى، سواء—تخضع لبنية دقيقة تتأثر بطبيعة الإثبات والنفي، وبالعامل المتقدم، وبموضع المستثنى بالنسبة إلى الصفة أو الموصوف.

كما كشفت الدراسة عن اختلافات ظاهرة بين المدارس النحوية في معالجة أدوات الاستثناء وألفاظه، ولا سيما في دلالة ألفاظ مثل غير وسوى وسواء، مما يؤكد ثراء التراث النحوي وتعدّد مناهجه في التحليل.

ومن خلال التحقيق الدقيق للنص تبين أنّ الشارح وقع في عدد من المواضع التي استدعت

الضبط والتصويب؛ من أبرزها رفع المنصوب في قوله: جاءني القومُ إلا حمارًا، والحكم على الضمير المتصل بأنه ضمير منفصل، واستخدام المؤنث في موضع المذكر في قوله: غير مذكورة بدل غير مذكور، فضلاً عن استبدال بعض الألفاظ بما لا يناسب السياق، مثل جزاء بدل جزءًا، وحروف بدل الحروف. وقد جرى التنبيه على هذه المواضع وإصلاحها وفق ما استقر في الاستعمال العربي الموثوق.

وأظهرت نتائج الدراسة جملة من الملاحظات، من أهمها:

١. أن الشاهرودي لم يُعنَ بالشواهد الشعرية في باب الاستثناء، على خلاف ما اعتاده النحاة في مباحث هذا الباب.

٢. أنه أكثر من ذكر الظواهر اللغوية والنحوية، من أحكام وخلافات ومصطلحات، مما يدل على عنايته التفسيرية والتحليلية.

٣. أن اضطراب الضمائر بين التذكير والتأنيث في بعض المواضع أوقع اضطرابًا في السياق، وكان موضع ضبط أثناء التحقيق، إذ إن عود الضمير يجب أن يزيل الإبهام لا أن يخلقه.

٤. أن الوقوف على هذا المخطوط يمثل إحياءً لشخصية نحوية عربية عاشت في بيئة الأعاجم، واكتنف تراجمها كثير من الغموض والاختصار.

٥. أَنَّ الشاهرودي كان ذا اطلاع واسع على آراء النحاة قديمًا وحديثًا، وقد ضمّن مؤلفاته خلاصة هذه الآراء وفنونًا معرفية متعددة، مما أزال اللبس عن عدد من قضايا العربية.

إنَّ هذا البحث يسهم في إبراز أهمية الاستثناء في بناء الدلالة وضبط العبارة، ويؤكد أن فهمه وإعرابه ضرورة لفهم

النصوص العربية في القرآن الكريم والسنّة والأدب على السواء.

وختامًا، نضع هذا العمل بين يدي القارئ، راجين أن يكون إسهامًا في خدمة لغتنا العزيزة، لغة القرآن الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس الفنية

ت	الآيـــة	السورة ورقم الآيـة
١.	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	[الأنبياء: ٢٢]
٢.	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	[فاطر: ٣]
٣.	﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾	[الجاثية: ٣٢]

ت	اسم العالم	وفاته
١	سيبويه	(ت ١٨٠ هـ)
١.	المبرّد	(ت ١٨٥ هـ)
٢.	المازني	(ت ٢٤٩ هـ)

ت	اسم الكتاب	اسم المؤلف
١.	المصباح المنير	الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)
٢.	شرح اللّب النكساري	لم أَعثر على مؤلفه

الهوامش

(١) يُنْظر: مفتاح السعادة: ١/ ١٧٧– ١٧٨، وإنباه الرواة: ٢/ ١٨٨ ، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١٠٨.

(٢) جرجانة: قرية من قرى خوارزم التي تقع في إقليم جرجان ، هو بين طبرستان وخراسان فيما وراء النهر بلاد فارس. يُنْظر: معجم البلدان: ٢/ ١٤٢ .

(٣) يُنْظر: نزهة الألباء: ١٤٦، وإنباه الرواة: ٢/ ١٨٨.

(٤) يُنْظر: طبقات الفقهاء: ١٢٢.

(٥) يُنْظر: إنباه الرواة: ٢/ ١٩٠.

(٦) يُنْظر: معجم الأدباء: ٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٣٢٠ .

(٧) يُنْظر: معجم الأدباء: ١٧/ ٢٣٤، وإنباه الرواة: ٣/ ٤٩ – ٥٢.

(٨) يُنْظر: معجم البلدان: ٨/ ٦٥ ، ونزهة الألباء: ٢٦٥ ، وإنباه الرواة: ٢/ ١٨٩ ، والوفي بالوفيات: ١٩/ ٣٤ ، وبغية الوعاة: ٢/٣٥ ، وكشف الظنون: ١/ ٢١٢ ، والأعلام: ٤/ ٤٩ .

(٩) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ٥/ ١٥٠ ، وبغية الوعاة: ٢ / ١٠٦ .

(١٠) يُنْظر: مرآة الجنان: ٣/ ١٠١، وفوات الوفيات: ٢/ ٣٦٩، والوافي بالوفيات: ١٩ /٣٤.

(١١) يُنْظر: تاريخ الادب العربي، لبروكلمان: ٥/ ٢٠٠ .

(١٢) يُنْظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٠٠ .

(١٣) يُنْظر: شذرات الذهب: ٧/ ٣١٩، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥، والأعلام: ٥/ ٩، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٤٠ .

(١٤) يُنْظر: شذرات الذهب: ٩/ ٣٧٥، والبدر الطالع، للشوكاني: ١/ ٤٩٧، وكشف الظنون: ١/ ١١٣، ومعجم المؤلفين: ٧ / ٢٤٠، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥، والأعلام: ٥/ ٩ .

(١٥) يُنْظر: تاريخ الأدب العربي: ٤٠٣ .

(١٦) يُنْظر: شذرات الذهب: ٧/ ٣٢٠ .

(١٧) يُنْظر: مفتاح السعادة: ١/ ١٧٤ .

(١٨) ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان: ٥/ ٣٩٦، بقوله: ((هَرَاةُ بالفتح : مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان)).

(١٩) يُنْظر: شذرات الذهب: ٩/ ٣٧٦، والبدر الطالع: ١/ ٤٩٧، كشف الظنون: ١/ ١١٣، ومعجم المؤلفين: ٧/ ٢٤٠، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥، والأعلام: ٥/ ٩ .

(٢٠) يُنْظر: شذرات الذهب: ٩/ ٣٧٥، والبدر الطالع: ١/ ٤٩٧.

(٢١) يُنْظر: المصدر نفسه: ٩/ ٤٧٥–٤٧٦.

(٢٢) يُنْظر: شذرات الذهب: ٩/ ٣٧٦، والبدر الطالع: ١/ ٤٩٧، ومفتاح السعادة :١/ ١٧٤، وكشف الظنون: ١/ ٦١٧، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥ .

(٢٣) يُنْظر: البدر الطالع: ١/ ٤٩٧، وكشف الظنون: ٢/ ١٧٠٨، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥ .

(٢٤) يُنْظر: شذرات الذهب: ٩/ ٣٧٥، ومفتاح السعادة: ١/ ١٧٤، والبدر الطالع: ١/ ٤٩٧، وكشف الظنون: ٢/ ٢٠٢٤، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥ .

(٢٥) يُنْظر: المصادر نفسها.

(٢٦) يُنْظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٣٢، وهدية العارفين: ١/ ٧٣٥، ومفتاح السعادة: ١/ ١٧٥ .

(٢٧) يُنْظر: هدية العارفين: ١/ ٧٣٥، وإيضاح المكنون: ١/ ٣٧.

(٢٨) يُنْظر: هدية العارفين: ١/ ٧٣٥.

(٢٩) يُنْظر: إيضاح المكنون: ٢/ ١٣٠.

(٣٠) النص المحقق: ١.

(٣١) يُنْظر: تاريخ الأدب العربي : ٥/٢٠٤–٢٠٨, وكشف الظنون :١٧٩/٢.

(٣٢) يُنْظر: هدية العارفين: ١/ ٧٣٥.

(٣٣) يُنْظر: إيضاح المكنون: ٢/ ١٣٠.

(٣٤) المخطوط: ١/و.

(٣٥) يُنْظر: مقاييس اللغة، مادة (ثني): ١/ ٣٩١– ٣٩٢، والصحاح، مادة (ثني): ٦/ ٢٢٩٣– ٢٢٩٥، ولسان العرب، مادة (ثني): ١٤/ ١١٥– ١١٧.

(٣٦) يُنْظر: التعريفات: ٢٣، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٤٠ –٢٤٢.

(٣٧) في النسختين وردت (حمار)، والصواب ما أثبتناه؛ إذ إنَّ الاستثناء المنقطع– في سياقَي الإثبات والنفي معًا– يوجب نصب المستثنى وجوبًا.

(٣٨) (به) زيادة من: ب.

(٣٩) (المحل) زيادة من: ب.

(٤٠) (محذوف، أَي: مثاله) في: ب.

(٤١) (نحو أَو منصوب... أَمثّل) سقطت من: ب.

(٤٢) (جاءني القومُ إلَّا زيدًا: جاءني) وردت في: ب: (ما جاءني القومُ إلَّا زيدًا: ما: حرفٌ من الحروف النافية).

(٤٣) يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٦.

(٤٤) يُنْظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ٤٧، وأَسرار العربية: ١٥٦.

(٤٥) (التقدير) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٤٦) (حروف) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٤٧) (في: حرف جرّ) في: ب.

(٤٨) (منفصل) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه.

(٤٩) (مجرور المحلِّ) سقطت من: ب.

(٥٠) (فيقع صلة للموصول) في: ب.

(٥١) يُنْظر: المسائل البصريات: ٢/ ٧٨٤، وشرح الرضي: ٢/ ٨٤.

(٥٢) (حروف) في: الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٥٣) اختلف النحاة في العامل في نصب المستثنى: فالكوفيون يرون أَنَّ (إلَّا) هي العاملة في النصب، واحتجوا بأنها تقوم مقام (أستثني)، وأَنَّ الفعل اللازم لا يعمل بنفسه، كما ذهب الفراء إلى أَنَّ (إلَّا) مركبة من (إن ولا)، فنُصِب بها في الإيجاب وشُبّه عملُها بعمل (حتى).

أَمّا البصريون فيرون أَنَّ العامل هو الفعل أَو معناه بتقوية (إلَّا)، وأن الحرف لا يعمل، لكن قد يقوّي الفعل فيتعدّى كما في المفعول معه، وردّوا على حجج الكوفيين بأَنَّ إعمال معنى الحرف غير جائز، وأَنَّ جواز الرفع والجر في النفي يدل على أَنَّ (إلَّا) ليست هي العاملة، كما احتجوا بمواضع لا فِعل فيها، فالعامل عندهم هو المعنى الفعلي الكامن.

أَمَّا تأويل الكسائي وأَنَّ المستثنى منصوب لأَنَّه مشبه بالمفعول، أَو لتقدير (إلَّا) أَنَّ زيدًا لم يقم، فهو قريب من رأي البصريين، لأَنَّ العامل عند الجميع في النهاية يرجع إلى الفعل أَو معناه، لا إلى إلَّا نفسها. يُنْظر: الإنصاف: ١/ ٢١٢– ٢١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٤٧.

ويرى الأُشموني أَنَّ العامل في المستثنى هو (إلَّا) نفسُها، لا الفعل قبلها ولا فعلٌ مضمر، وهو مذهبٌ نسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني؛ إذ إنّ (إلَّا) حرف يختص بالأَسماء وغير ملتبس بالجزء، فكان أَحقَّ بالعمل، إلَّا إذا توسّطت بين عاملٍ مُفرَّغٍ ومعموله. يُنْظر: شرح الأُشموني: ١/ ٥٠٣.

(٥٤) لم أَعثر على هذا الشرح، لعلّه مخطوط ولم يطبع بعد.

(٥٥) يُنْظر: شرح الرضي: ٢/ ٧٦، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٥٧– ٤٥٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٩٨.

(٥٦) (قبلها) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه؛ لأَنَّ الضمير عائدٌ إلى كلمة (المذكور).

(٥٧) من الشروط التي يجيزها النحاة لحمل (إلَّا) على الوصف أن يَرِدَ موصوفُها جمعًا أَو ما يجري مجراه، وأن يكون نكرة أَو شبهها، وقد ذهب الشارح – على مذهب ابن هشام موافقًا لسيبويه– إلى أَنَّ (إلَّا) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنبياء: ٢٢] جاءت صفة بمعنى (غير) لا أداة استثناء؛ لأَنَّ حملها على الاستثناء يفسد المعنى، إذ يلزم منه: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، فيوهم أن وجود الله بينهم يدفع الفساد، وليس ذلك المراد، كما أن المستثنى منه جمع نكرة مثبت لا يصح الاستثناء منه، وما ذهب إليه المبرد من جعلها للاستثناء ورفع ما بعدها على البدل مردود؛ لأَنَّ (لو) تفيد الامتناع ولا تعمل عمل النفي ليصح معها التفريغ، ولأَنَّ البدل يقتضي إمكان إسقاط المبدل منه، وهو ممتنع هنا؛ إذ لو حُذفت آلهة لقيل: لو كان فيهما إلا الله، وهو تركيب غير جائز، كما لا يقال: جاءني إلا زيد.
وعليه، فـ(إلَّا) وصف مؤكد يفيد تقرير المعنى المقصود: أَنَّ فساد السموات والأرض يترتب على مجرد فرض تعدد الآلهة، لا على صورة مخصوصة منه، وهو المراد في السياق. يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١– ٣٣٢، والمقتضب: ٤/ ٤٠٨، وحروف المعاني والصفات: ٧، والإنصاف: ١/ ٢٢٠.

(٥٨) هذا ما ذهب إليه سيبويه وتابعه السيرافي. يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣١٩، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٦٤، وشرح التسهيل: ١/ ٦٦، والمصباح المنير: ١/ ١٩.

[٥٩] يبيّن ابن يعيش أَنَّ المستثنى يُشبَّه بالمفعول به من جهة العمل، غير أَنَّه ليس مفعولًا به على الحقيقية؛ لأن المستثنى دائمًا جزء من المستثنى منه، بينما المفعول لا يكون جزءًا من الفاعل. وهذا هو عين ما يُقال في خبر "كان"؛ فهو أيضًا يشبه المفعول من حيث المعنى، دون أن يكون مفعولًا على الحقيقة.

ويدلّ على هذا أَنَّ العامل في المستثنى هو المعنى لا اللفظ؛ فنقول: القوم في الدار إلَّا زيدًا، فالمعنى هو الذي نصب المستثنى، ولم يكن ثَمَّ فعلٌ ظاهر أو مضمر يعمل فيه. وهذا بخلاف المفعول الحقيقي؛ إذ لا ينصبه إلا فعل لفظي ظاهرًا كان أو مقدرًا، ولا يكتفي فيه بالعامل المعنوي وحده. يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨.

[٦٠] يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨.

[٦١] يقصد (أَحمد بن محمد الفيومي الحموي)، صاحب الكتاب: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

[٦٢] كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، فمعناه: والذين ظلموا أَيضا لا يكون لهم عليكم حجة، وكقول الشاعر: إلَّا الفرقدان

أي: والفرقدان، وهو مذهب الكوفيين فإنهم قالوا تكون إلَّا حرف عطف في الاستثناء خاصة. يُنْظر: المصباح المنير: ١/ ١٩.

[٦٣] يذهب الشارح مذهبَ البصريين في تقرير عامل المستثنى، فيجعلُ العملَ للفعل نفسِه لا لأَداة الاستثناء (إلَّا). يُنْظر: الإنصاف: : ١/ ٢١٢- ٢١٥.

[٦٤] (بها) في: ب.

[٦٥] يُنْظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٣٨، والجنى الداني: ٣١٧.

[٦٦] (أَخواتها) في: ب.

[٦٧] (وفي قوله) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

[٦٨] (الصفة) في: ب.

[٦٩] (وأَن) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه.

[٧٠] (جاءني) في: ب.

[٧١] يُنْظر: شرح ابن الناظم: ٢١٨.

[٧٢] قال ابن الناظم: ((وإن كان الاستثناء منقطعًا وجب نصب ما بعد (إلَّا) عند جميع العرب، إلَّا بني تميم فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع، المؤخر في المستثنى منه، بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى، فيقولون: ما فيها إنسان إلا وتد، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] لأَنَّه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إلَّا وتد، وما لهم إلَّا إتباع الظنّ)). شرح ابن الناظم: ٢١٦.

[٧٣] يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٢- ٢١٣.

[٧٤] اختاره ابن مالك وابن عقيل. يُنْظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٢- ٢١٣.

[٧٥] (جزاء) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه.

[٧٦] (جزاء) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه.

[٧٧] يريد الشارح أَن يبيّن أَنَّ المستثنى إذا انقطع عن المستثنى منه- كقولك: ما جاءني أحدٌ إلَّا حمارًا- وجب نصبه؛ لأَنَّ البدل لا يصحّ هنا لكونه مشروطًا بأَن يكون من جنس المبدل منه، و(أَحد) لا يُبدل منه بهذه الأَنواع، فلا يصحّ بدل الغلط لصدوره بلا قصد، ولا يصح جعله صفة لعدم الفائدة، ولا يعدل إليه إلَّا عند تعذّر الاستثناء، وليس متعذرًا هنا، أَمَّا إذا لم ينقطع- كقولك: ما جاءني أَحدٌ إلا زيدًا /إلَّا زيدٌ- جاز النصب والبدل؛ لأَنَّ المستثنى من جنس المستثنى منه، غير أَنَّ الشارح يختار البدل؛ إذ لو جعلته استثناءً لكان ما قبل (إلَّا) كلامًا تامًّا يوجب النصب، بينما حمله على البدل يجعل الفعل قبل (إلَّا) بمنزلة المفرَّغ لما بعدها، فكأَنَّ الجملة: ما جاءني إلا زيدٌ، وحيث إنَّ البدل هو المقصود بالحكم وهو جزء أَصيل في التركيب بخلاف النصب الذي هو فضلة، كان حمل الكلام على البدل أَولى وأَفصح. يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٤- ٥٩.

[٧٨] يبيّن أَبو حيَّان أَنّ المستثنى إذا توسّط بين المستثنى منه وصفته، نحو: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدًا خيرٌ منك، جاز فيه وجهان: النصب على الاستثناء، والبدل، والبدل هو المختار عند سيبويه والمبرّد. أَمّا المازني فنيطت به أقوالٌ متعدّدة: اختيارُ النصب، أو اختيارُ البدل، أو وجوبُ النصب، غير أنّ هذا الأخير وَهْمٌ نسبه إليه ابن عصفور وصاحب النهاية؛ لأَنَّ تعليل المازني مبنيّ على أن تقديم المستثنى على الصفات يجعله بمنزلة ما تقدّم على

الموصوف، فيُطرح المبدل منه حينئذ، بخلاف الوصف الذي لا يُلغى جانبُه، ونقل ابن مالك عن المبرد اختيار النصب، ثم رجّح مساواة الوجهين لتكافؤ مرجّحاتهما. ويمضي أَبو حيّان إلى أَنَّ الخلاف جارٍ كذلك في نحو: ما مررتُ بأحدٍ خيرٍ من زيدٍ إلا ابنِكَ برٍّ بوالديه؛ إذ يبقى البدل ممكنًا عند سيبويه لعدم تقدّم المستثنى على الموصوف، ويقوى عند المازني وجه النصب لوقوع الصفة بعد المستثنى.

وممّا يجري مجرى ذلك قولهم: ما لي أحدٌ إلا زيدٌ صديقٌ، ومن لي إلا زيدٌ صديقٌ، حيث يُرفع زيد على البدل من مَن، ومَن مبتدأ، ولي خبره، وقد مثّل سيبويه نصب صديق على الحال. يُنْظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٩٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٠٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٨.

المازني (ت ٢٤٩ هـ):

هو أَبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة، أَحد الأئمة في النحو، من أَهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة، والألف واللام، والتصريف، والعروض. يُنْظر: طبقات النحويين واللغويين: ٨٧، والفهرست: ٨٠ – ٨١.

(٧٩) يُنْظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩.

(٨٠) **سيبويه (١٤٨ –١٨٠ هـ):**

هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، يُكنّى أَبا بشر، الملقب: سيبويه: إمام النحاة، وأَوَّل من بسط علم النحو، وأخذ النحو عن الخليل بن أحمد، وعن عيسى الثقفي، وصنّف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ومعنى سيبويه بـ(الفارسية) رائحة التفاح، وكان جميلاً، توفي وهو شاب لا يتجاوز (٣٣) سنة. يُنْظر: طبقات النحويين واللغويين: ٦٦ – ٦٩ ، والفهرست: ٧٤.

(٨١) يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣١١– ٣١٢، والمقتضب: ٤/ ٣٩٩.

(٨٢) رجّح الشارح مذهبَ سيبويه، الذي وصفه المبرد بأنَّه وهو القياس، في اختيار رفع (زيد) في نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك؛ لأن المعوَّل عليه هو المعنى، والمعنى يقتضي بقاء البدل والمبدل منه معًا، ولا يُسقط أحدهما إلا في بدل الغلط. كما أنّ البدل إنما يكون من الاسم لا من النعت، والنعت فضلة يمكن الاستغناء عنها.

وعلى خلاف ذلك، ذهب المازني إلى النصب، محتجًا بأن البدل يطرح المبدل منه من اللفظ، فكيف يُنعت ما سقط من الكلام؟.

ويستشهد المبرد على مذهب سيبويه بقولهم: ما منهم أحدٌ اتخذتُ عنده يدًا إلا زيدٌ كريمٌ، حيث يجوز: رفع (زيد) بدلًا من أحد، كما يجوز خفضه بدلًا من الضمير في عنده، على معنى: ما اتخذتُ يدًا عند أحدٍ منهم كريمٍ إلا عند زيد. يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣١١– ٣١٢، والمقتضب: ٤/ ٣٩٩.

(٨٣) **أَبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ):**

هو محمد بن يزيد بن عبد الأَكبر بن عُمَير الثمالي الأَزدي البصري النحوي، يكنّى (أَبو العباس)، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأَحد أَئمة الأَدب والأَخبار، وُلِدَ بالبصرة وتوفى ببغداد، من مصنفاته (الكامل، والمذكر والمؤنث، المقتضب). يُنْظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠١، وسير أَعلام النبلاء: ١٣/ ٥٧٦.

(٨٤) يُنْظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩.

(٨٥) (الاستثناء المفرّغ: وهو الذي ترك فيه المستثنى منه، ففرغ الفعل الذي قبل (إلَّا) وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد إلَّا). يُنْظر: الأَطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:١/ ٥٦٥. (ورد هذا النص على حاشية نسخة: ب)

(٨٦) (مذكورة) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٨٧) يُنْظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٨– ٢١٩.

(٨٨) يبين الشارح أَنَّ الاستثناء المفرَّغ هو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه، فيكون العامل قبل إلّا غير مشتغل بغير ما بعدها، ولذلك كان العامل هو المفرَّغ حقيقةً لا المستثنى، وتكون إلَّا هنا لغوًا في الإعراب لا المعنى، لأَنَّ وظيفتها نفي الحكم عمّا قبلها وقصره

على ما بعدها، وفي هذا النوع يرتفع أَو ينصب أَو يجر ما بعد إلَّا على حسب ما يقتضيه العامل المتقدّم: فإن كان العامل يطلب فاعلًا رُفع (ما جاءني إلَّا زيدٌ)، وإن طلب مفعولًا نُصب (ما رأيتُ إلا زيدًا)، وإن عمل الجر جُرّ (ما مررتُ إلَّا بزيدٍ)، ويصلح الاستثناء المفرّغ في كل معمولات الفعل إلَّا المفعول معه، فلا يقال: لا يمشي إلَّا وزيدًا؛ لعدم صحة وقوع المفعول معه في هذا البناء.

(٨٩) (مطلبٌ: إعرابُ المستثنى بعدَ –ما خلا، ما عدا–) سقطت من: ب.

(٩٠) يرى الشارح –اتباعًا لسيبويه– أَنَّ (ما خلا، وما عدا) فعلانِ، ودليل ذلك دخول (ما) المصدرية عليهما، وقد بيّن سيبويه بقوله: ((وتقول: أَتاني القوم ما عدا زيدًا، وأَتوني ما خلا زيدًا، فـ(ما) هنا اسم، و(خلا وعدا) صلة له كأنَّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدًا، وما هم فيها عدا زيدًا، كأنَّه قال: ما هم فيها ما جوز بعضهم زيدًا، وكأنَّه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا، فجعلته اسمًا غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيدًا، مثلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى، إلَّا أَن جاوز لا يقع في الاستثناء)). الكتاب: ٢/ ٣٤٩.

وذهب الكسائي والجرمي، وكذلك الفارسي في كتابه الشعر، والربعي، إلى جواز جرّ الاسم الواقع بعد (ما عدا) و(ما خلا)، على أن تكون (ما) زائدة، وقد نقل الجرمي هذا الاستعمال عن العرب في باب الجر من كتاب الفرخ. يُنْظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٣٥.

(٩١) (الجائين) في: ب.

(٩٢) (الجاؤن) في النسختين، يُرجّح أَنَّ الصواب (الجاؤون).

(٩٣) وهو الرضي في كتابه: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٩.

(٩٤) (فيهما إلى مضاف إلى ضمير) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٩٥) يُنْظر: شرح الرضي: ٢/ ٨٩، وشرح المفصل: ٢/ ٥٠، والمقاصد النحوية: ١/ ١١٧– ١١٨.

نلخص قول الشارح بعد أَنَّ قرّر النصب بعد (ما خلا) و(ما عدا) واجب، يعرض بعد ذلك وجوه التقدير التي فُسرت بها صيغة الاستثناء، سواء جُعل المصدر بمعنى الظرف (وقت خلوّ مجيئهم زيدًا) أو جُعل بمعنى الحال الدالّة على (بعضٍ) منسحب على المستثنى منه (البعض المطلق) لا البعضُ الحقيقي، لئلا يُفهم أَنَّ زيدًا مندرج في الجائيين.

والمحصَّل أَنَّ الشارح يثبت وجوب النصب، ويبين أَنَّ التقديرات المختلفة لا تخرج عن كون المستثنى مفعولًا به لفعل تام، وأَنَّ الإشكالات المتولدة من الضمير المضاف يمكن دفعها بتوجيه (البعض) توجيهًا مطلقًا لا حقيقيًا.

(٩٦) (مطلبٌ: إعرابُ المستثنى بعدَ –ليسَ، ولا يكونُ–) سقطت من: ب.

(٩٧) (فاعلانِ) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

(٩٨) (خبرهما) سقطت من: ب.

(٩٩) (جاءني) في: ب.

(١٠٠) (الجاؤن) في النسختين، يُرجّح أَنَّ الصواب (الجاؤون).

(١٠١) (الجاؤن) في النسختين، يُرجّح أَنَّ الصواب (الجاؤون).

(١٠٢) بيّن الشارح أَنَّ (ليس) و(لا يكون) يجريان مجرى (إلَّا) في باب الاستثناء؛ لِما فيهما من معنى النفي. والمستثنى بعدهما واجبُ النصب، لأَنَّه خبرٌ لهما، أَمَّا اسمهما فضميرٌ مستترٌ يعود على المستثنى منه، والتقدير: ليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم عمرًا، فضلًا عن ذلك لمّا كانا نائبين عن (إلَّا) امتنع العطف بعدهما على المنصوب، إذ لا يُعطف بعد (إلَّا) كذلك. يُنْظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥٠، وأَسرار العربية: ١٦٣– ١٦٤، وشرح المفصل: ٢/ ٥١.

(١٠٣) (مطلبٌ: غير) في: ب.

(١٠٤) (وجبَ) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه، إذ دلَّ سياق العبارة نفسها على ذلك، فقد قال بعد (غير) واجب النصب، فدلَّ على أَنَّ المراد (واجب) لا (وجب).

(١٠٥) هنا المستثنى منه متأخر، فيجب نصب المستثنى.

(١٠٦) هنا الاستثناء منقطع، لا يُحتمل فيه إلا النصب، وإن كان الكلام موجب؛ لأَنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فلا يصحّ إبداله منه، فيتعين نصبه على أصل الاستثناء، بمعنى (لكن)، واللفظ على النصب. يُنْظر: المقتضب: ٤/ ٤١٢، والإيضاح العضدي: ١/ ٢١١، وشرح المفصل: ٢/ ٥٣و ٦٢.

(١٠٧) الأَمثلة هنا عن الاستثناء المفرّغ من قوله: (ما جاءني غير زيد...). يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٦٢.

[١٠٨] (بالرفع) في النسختينِ، والصواب ما أَثبتناه.

[١٠٩] (بالرفع) في النسختينِ، والصواب ما أَثبتناه.

[١١٠] جميع الأمثلة التي ساقها الشارح واردة في الاستثناء المتصل، من قوله: (ما جاءني أَحد غير زيدٍ ... إلخ) غير أَنّ إعراب المستثنى يختلف باختلاف الموضع؛ فيأتي منصوبًا تارة، ومرفوعًا على البدلية تارة أخرى، تبعًا لطبيعة المستثنى وعلاقته بالمستثنى منه. يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٦٢.

[١١١] (الكلامُ في استعمالِ لفظِ (غيرِ) وما يتصلُ به من المباحثِ) سقطت من: ب.

[١١٢] يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٠، وشرح الرضي: ٢/ ١٢٥- ١٢٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٦- ١٥٢٧.

[١١٣] (عد) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

[١١٤] (يكن) في النسختين، والصواب ما أَثبتناه.

[١١٥] (فيعرف) في: ب.

[١١٦] (حرف) في: ب.

[١١٧] يُنْظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٠- ٧١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٦- ١٥٢٧.

[١١٨] يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١- ٣٣٢، وحروف المعاني والصفات: ٧، والمفصل في صنعة الإعراب: ١/ ٩٩.

[١١٩] قال ابن يعيش: ((وقد حملوا (إلَّا) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه، أو من صفته كصفته، ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأَوَّل، فتقول: "جاءني القوم إلَّا زيدًا، فيجوز نصبه على الاستثناء، ورفعه على الصفة للقوم، وإذا قلت: "ما أتاني أَحدٌ إلَّا زيدًا"، جاز أن يكون (إلَّا) وما بعدها بدلا من (أَحد)، وجاز أَن يكون صفة بمعنى: غير)). شرح المفصل: ٢/ ٧٢.

[١٢٠] قال ابن يعيش: ((فإن قيل: كيف جاز أن تقول: "قام القوم غير زيد"، فتنصب "غيرا" بالفعل قبله، وهو لازم غير متعد؟ فالجواب أن "غيرا" ههنا لما كانت مشابهة لـ"سوى" بما فيها من الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررت برجل غيرك"، فهو غير متميز كما أن "سوى" كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى "سوى" بنفسه، كذلك يتعدى إلى "غير", لأنه في معناه. وهذا معنى قوله: "وقالوا: إنما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف"، يريد سوى)). شرح المفصل: ٢/ ٧٠.

[١٢١] (سواء) في: ب.

[١٢٢] قال ناظر الجيش: ((ولم يمثل سيبويه إلَّا بالمكسورة، وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء) إلَّا سِوى المكسورة السين, فإن استثني بما عداها فبالقياس عليها)). توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦٧٩.

[١٢٣] (سوى) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه؛ لأَنَّه قال بعده (بالكسر ممدودًا)، ممَّا يدلُّ على أَنَّ المراد هو اللفظ الذي أَثبتناه.

[١٢٤] ذكر الزجاجي أَنَّ (سَوى) المقصورة تأتي بمعنى (غير)، وأَنَّ (سَوَاء) الممدودة تستعمل بالمعنى نفسه، واستشهد ببيت ذي الرُّمّة: (وماءٍ تَجافى الغيثُ عنه فما له ... سواءَ الحمامِ الحضَّنِ الخضرِ حاضرِ). كما بيَّن أَنَّ (سَوَاء) المفتوحة الأَوَّل تأتي بمعنى وسط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾، وأَنَّها قد تُكسر فتأتي بمعنى وسط أَيضًا، كقوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾. يُنْظر: حروف المعاني والصفات: ١٠.

ويرى الجوهري أَنَّ (سوى) تأتي بمعنى (العدل والوسط والغير)، ولها ثلاث لغات: الضمّ والكسر مع القصر، والفتح مع المدّ فقط، ويقال: سُوًى وسِوًى وسَواء بمعنى العدْل أَو الوسط أَو الغير، و(سواء) تستعمل كذلك للدلالة على التماثل والتسوية، ومنه قوله تعالى: ﴿في سواء الجحيم﴾. يُنْظر: الصحاح: ٦/ ٢٣٨٤- ٢٣٨٥.

فالمشهور فيها كسر السين مع القصر، ومن العرب من يفتح سينها مع المد، ومنهم من يضمّ سينها مع القصر، وهناك لغة رابعة وهي كسر السين مع المد، قلّ مَن ذكرها، وممّن ذكرها الفارسي. يُنْظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٤٧، وشرح الرضي: ٢/ ١٢٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٩.

[١٢٥] هذا أَيضًا مذهب الخليل وجمهور البصريين إلى أَنَّ (سوى) ظرف مكان لازم،، لوقوعها صلةً للموصول نحو: جاء الذي سواك، وقالوا: لا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة الشعرية، ورأى الرماني والعكبري أَنَّها تُستعمل ظرفًا في الغالب، وتأتي على معنى (غير) قليلًا، وهو القول الأَعدل، وما استدلّ به الناظم لا ينهض حجّة؛ إذ إنّ كثيره- أَو بعضه- لا يقتضي خروج الظرف عن لزومه، كما أَنَّ منه ما يُحتمل التأويل. يُنْظر: الإنصاف: ١/ ٢٣٩- ٢٤١، وشرح الأُشموني: ١/ ٥٢١- ٥٢٢.

[١٢٦] (اسمًا فظرف) في الأَصل، و(أَسماء ظرف) في: ب، والصواب ما أَثبتناه.

[١٢٧] ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (سوى) تأتي اسمًا كما تأتي ظرفًا؛ واستدلّوا على ذلك بدخول حروف الجر عليها، كما في قوله: (ولا من سوائنا)، وفي قول الآخر: (وما قصدتُ من أَهلها لسوائِكا)، حيثُ دخلت عليها لام الخفض، واحتجّوا أيضًا بما رُوي من قول بعض العرب: (أتاني سواؤك) برفعها، فدلّ ذلك عندهم على أَنَّ (سوى) ليست ملازمة للظرفية، بل تستعمل استعمال الأَسماء كذلك. يُنْظر: الإنصاف: ١/ ٢٣٩- ٢٤١، وشرح الأُشموني: ١/ ٥٢١.

[١٢٨] (مرَّة) في الأَصل، والصواب ما أَثبتناه.

[١٢٩] يُنْظر: شرح الرضي: ٢/ ١٢٢.

[١٣٠] هذا مذهب سيبويه وأَكثر البصريين. يُنْظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩، والإنصاف: ١/ ٢٢٦، وشرح المفصل: ٢/ ٦٢، وشرح الرضي: ٢/ ١٣٢.

[١٣١] هذا ما ذهب إليه الكوفيون، وذهب المبرد إلى أَنَّه يكون فعلاً ويكون اسمًا. يُنْظر: الإنصاف ١/ ٢٢٦، وشرح المفصل: ٢/ ٦٢، وشرح الرضي: ٢/ ١٣٢.

ثبت المصادر والمراجع

١. **ارتشاف الضّرب في لسان العرب**، لأَبي حيّان أَثير الدّين بن محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الغرناطي الأَندلسي الجياني، النّفزي، المعروف بأَبي حيّان الأَندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي –القاهرة/ مصر، ط ١، سنة ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

٢. **أَسرار العربية**، لأَبي البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيدالله الأَنصاري، كمال الدّين الأَنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الأَرقم بن أَبي الأَرقم، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م.

٣. **الأَطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدّين الحنفي (ت ٩٤٣ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت/ لبنان، (د.ط)، (د.تا).

٤. **الأَعلام**، لخير الدّين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزّركلي الدّمشقي، المعروف بالزّركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

٥. **إنباه الرّواة على أَنباه النّحاة**، لأَبي الحسن جمال الدّين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد أَبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي –القاهرة/ مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.

٦. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأَبي البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيدالله الأَنصاري، كمال الدّين الأَنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك،
وراجعه: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة خانجي – القاهرة/ مصر، ط ١، سنة ٢٠٠٢ م.

٧. **الإيضاح العضديّ**، لأَبي علي الحسن بن أَحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د. ن، ط ١، سنة ١٣٨٩هـ –١٩٦٩ م.

٨. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٩. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ)، د. تح، دار المعرفة – بيروت/ لبنان، د. ط، د. ت.

١٠. **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة**، لأَبي بكر جلال الدّين بن عبد الرّحمن السّيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان –صيدا، ط١، سنة ١٣٨٤ هـ –١٩٦٥م.

١١. **تاريخ الأَدب العربي**، لكارل بروكلمان (ت ١٣٧٥ هـ)، تحقيق: عبدالحليم النجار– رمضان عبدالتّواب، دار المعارف، ط ٥، سنة ١٣٩٧ هـ –١٩٧٧م.

١٢. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأَعلام**، لأَبي عبد الله شمس الدّين محمد بن أَحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدّكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، سنة ٢٠٠٣ م.

١٣. **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، لأَبي حيّان أَثير الدّين بن محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الغرناطي الأَندلسي الجياني، النّفزي، المعروف بأَبي حيّان الأَندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم

١٤. (من ١ – ٥) وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيليا – دمشق/ سوريا، ط ١، د. ت.

١٥. **التّعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيقه وضبطه وصحّحه: جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٠٣ هـ –١٩٨٣ م.

١٦. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك**، لأَبي محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، سنة ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٨ م.

١٧. **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأَبي محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، والأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط١، سنة ١٤١٣هـ –١٩٩٢ م.

١٨. **الحجة للقراء السّبعة**، لأَبي علي حسن بن أَحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق : بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأَحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق –بيروت/ لبنان، ط ٢، سنة ١٤١٣ هـ –١٩٩٣ م.

١٩. **حروف المعاني والصّفات**، لأَبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي النّهاوندي الزّجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة – بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

٢٠. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة/ مصر، ط ٤، سنة ١٤١٨ هـ –١٩٩٧ م.

٢١. **سير أَعلام النّبلاء**، لأَبي عبد الله شمس الدّين محمد بن أَحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت ٧٤٨ هـ)، د. تح، دار الحديث – القاهرة/ مصر، سنة ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦ م.

٢٢. **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، لأَبي الفلاح عبد الحي بن أَحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الأَرناؤوط، خرج أَحاديثه: عبد القادر الأَرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

٢٣. **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدّين محمد ابن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.

٢٤. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبدالله بن عبد الرّحمن العقيلي الهمداني المصري، المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدّين عبدالحميد، دار التّراث، القاهرة، دار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحار وشراكاه، ط ٢٠، سنة ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.

٢٥. **شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك**، لأَبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدّين الأُشْمُوني الشّافعي (ت ٩٠٠ هـ)، د. تح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م.

٢٦. **شرح التّسهيل**، لأَبي عبدالله محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني، جمال الدّين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق : د. عبد الرّحمن السّيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ -١٩٩٠ م.

٢٧. **شرح الرّضي على الكافية**، لمحمد بن الحسن بن نجم الدّين الرضيّ الأَستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د. ط، سنة ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨ م.

٢٨. **شرح المفصل**، لأَبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ابن أَبي السّرايا محمد بن علي، موفق الدّين الأَسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصّانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

٢٩. **شرح كتاب الحدود في النّحو**، لعبد الله بن أَحمد الفاكهي النّحوي المكي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أَحمد الدّميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٣٠. **شرح كتاب سيبويه**، لأَبي سعيد حسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أَحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية -بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ٢٠٠٨ م.

٣١. **الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية**، لأَبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت/ لبنان، ط ٤، سنة ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م.

٣٢. **طبقات الشّافعية الكبرى**، لتاج الدّين عبد الوهاب بن تقي الدّين السّبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط ٢، سنة ١٤١٣هـ.

٣٣. **طبقات الفقهاء**، لأَبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٧٠م .

٣٤. **طبقات النّحويين واللّغويين**، لأَبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيديّ الأَندلسيّ الأَشبيلي (ت ٣٧٩ هـ)، تحقيق: محمّد أَبو الفضل إبراهيم، دار المعارف -مصر، ط ٢، د. ت.

٣٥. **الفهرست**، لأَبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي، المعروف بابن النّديم (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة -بيروت/ لبنان، ط ٢، سنة ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م.

٣٦. **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط ١، ١٩٧٤م.

٣٧. **الكتاب**، لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي– القاهرة/ مصر، سنة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٣٨. **كشف الظّنون عن أَسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أَو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، د. تح، مكتبة المثنى –بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التّراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، سنة ١٩٤١ م.

٣٩. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن علي بن جمال الدّين ابن منظور الأَنصاريّ الرّويفعي الإفريقي، المعروف بابن منظور (ت ٧١١ هـ)، د. تح، دار صادر –بيروت/ لبنان، ط ٣، سنة ١٤١٤ هـ.

٤٠. **اللّمحة في شرح الملحة**، لأَبي عبد الله شمس الدّين بن محمد بن حسن بن سِباع بن أَبي بكر بن الجذامي، المعروف بابن الصّائغ (ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي –المدينة المنورة/ المملكة العربية السّعودية، ط ١، سنة ١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤ م.

٤١. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان**، لأَبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية– بيروت/ لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٩٧م.

٤٢. **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ.

٤٣. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

٤٤. **معجم الأَدباء = إرشاد الأَريب إلى معرفة الأَديب**: أبو عبد الله شهاب الدّين ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي– بيروت/ ط١، سنة ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

٤٥. **معجم البلدان**، لأَبي عبد الله شهاب الدّين ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، د. تح، دار صادر –بيروت/ لبنان، ط ٢، سنة ١٩٩٥ م.

٤٦. **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧ هـ)، مكتبة المثنى، بيروت –لبنان، دار إحياء التّراث العربي بيروت، د. ط، د. ت.

٤٧. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، لطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق: كامل كامل بركات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د. ط، د.ت .

٤٨. **المفصّل في صنعة الإعراب**، لأَبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري، المعروف بالزّمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٩٩٣ م.

٤٩. **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الأَلفيّة**، لبدر الدّين محمود بن أحمد العينيّ (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: الأُستاذ الدّكتور علي محمد فاخر، والأُستاذ الدّكتور أَحمد محمد توفيق السوداني، والدّكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة –القاهرة/ مصر، ط ١، سنة ١٤٣١ هـ –٢٠١٠ م.

٥٠. **مقاييس اللّغة**، لأَبي الحسين، أَحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، سنة ١٣٩٩ هـ –١٩٧٩ م.

٥١. **المقتضب**: لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب –بيروت/ لبنان، د. ط، د. ت.

٥٢. **النجوم الزاهرة في إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين أَبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العنصرية- بيروت ط١، ١٤٢٤ هـ.

٥٣. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأَبي البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيدالله الأَنصاري، كمال الدّين الأَنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط ٣، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٥٤. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، لإسماعيل بن محمد أَمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول- دار إحياء التّراث العربي- بيروت/ لبنان، سنة ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.

٥٥. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لأَبي بكر جلال الدّين بن عبد الرّحمن السّيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

٥٦. **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدّين خليل بن أَيبك بن عبد الله الصّفدي (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أَحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث – بيروت/ لبنان، د. ط، سنة ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.